تقرير نشرته جريدة السفير حول عودة الرئيس العماد ميشال عون

٢٠٠١/١/٤

لم يتأخر العماد ميشال عون في التجاوب مع الدعوة غير المباشرة التي وجهها إليه رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري للعودة إلى لبنان مع ضمان عدم توقيفه، فأكد أن <<الحريري لا يقول شيئا لا يلتزم به>>، وأنه يستعد فعليا للعودة <<ربما في أقل من شهرين>>، وسيعمل <<على وحدة اللبنانيين وإقامة علاقات صداقة مع سوريا شرط أن يبقى كل بلد على أرضه>>. وكان عون قد نُفي إلى فرنسا منذ مطلع التسعينيات لكن مدة نفيه (التي لم يعترف بها أصلا) وهي ٥ سنوات، انتهت منذ أكثر من ٤ سنوات وانتقل في البداية من مارسيليا الى إحدى الضواحي الباريسية (لاهوت ميزون) ثم إلى باريس حيث يقيم اليوم في واحدة من الدوائر الراقية للعاصمة، وامتنع عن العودة لأن السلطات اللبنانية أثارت في وجهه قضية الاستيلاء على أموال عامة وحذرته ضمنيا من العودة لأنه كان سيتعرض لملاحقة الأجهزة القضائية والمساءلة القانونية وهو ما نفاه دائما وتحدى أكثر من مرة المسؤولين اللبنانيين فتح الملفات. ولذلك، فإن ما قاله الحريري عن ضمان عدم توقيف عون وعن انه <<إذا أخذ أموالا عامة فعليه أن يردها وأنه ربما لم يأخذ شيئا>>، اعتبره العماد جديدا، حيث ان هذه هي المرة الأولى على الأرجح التي يعترف فيها مسؤول لبناني رفيع باحتمال خلو ملف عون من قضية الأموال.

وقال عون <<لا شك في ان ما قاله الرئيس الحريري جديد حتى ولو كان في الكلام شيء مبطن يفيد بلباقة بعودة الحكومة الحالية عن قرارات تعسفية وفاسدة كانت صدرت بحقي من حكومة سابقة، ثم ان الحريري معروف بأنه لا يقول شيئا لا يستطيع الالتزام به، وحين يكون غير قادر على الالتزام فإنه لا يتحدث عن موضوع ما، ولذلك فأنا أخذت مبادرته الشخصية على محمل الجد وأستعد فعلاً للعودة>>. ولكن هل العودة قريبة؟ يجيب عون <<إنها في خلال بضعة أشهر>>. وهل بضعة الأشهر هذه قابلة لأن تقل عن شهرين، يقول <<نعم يمكنك أن تقول ذلك ولكن يجب أن أنهي بعض الأمور الإدارية والقانونية قبل ذلك، وبالتالي فأنا لم أحدد تاريخا رسميا بعد لهذه العودة>>. ومن بين هذه الأمور الإدارية والقانونية، يعتزم عون المطالبة بحقوقه في الجيش الذي تمت <<إقالته>> منه في مطلع التسعينيات وحجزت أمواله ولم تدفع له تعويضات، ويقول <<أنا خدمت الجيش ٣٥ عاما ولي حقوق لا بد من أن أطالب بها>>. واللافت في الأمر أن عون يؤكد أنه منذ توقيف عمله في الجيش لم يتبلغ مباشرة أي قرار رسمي من قبل الحكومة ولم يصله أي قرار قانوني أو شرعي حيال حجز حقوقه، وأنه حين أرسل من يطالب بملفه قالوا له <<ان الملف سياسي وليس إداريا بالرغم من أنه من الناحية القانونية هذه حقوق لا يمكن حجزها، ويصح الحجز فقط حين يطالب القضاء باقتطاع نسبة من هذه الأموال مثلا لدفع مستحقات قانونية وهو ما لم يحصل. ولذلك فإن ما نُفذ بحقي هو تعسفي ومناقض للقانون>>.

وأكد عون أنه لم يتبلغ أي قرار رسمي من قبل الحكومة ولا أي دعوة مباشرة من جانب الحريري للعودة حيث لم يجر أي اتصال بين الرجلين، معتبرا ان ما قام به الحريري هو <<مبادرة شخصية علنية تقاطعت مع رغبات عديدة أخرى في عودتي الى البلاد، ولا سيما أن شخصيات سياسية ونوابا طالبوا بهذه العودة إضافة الى قطاعات واسعة من الرأي العام اللبناني>>. وهل يعتقد أن الحريري قام بمبادرته هذه بغطاء سوري؟ يتحفظ ميشال عون على الإجابة ويكتفي بالقول <<أنا لا أستطيع أن أقدم استنتاجات الآن، ولكن لا بد للناظر إلى وضع لبنان والمنطقة من أن يفهم ان ثمة فراغا في البلد ينبغي ملؤه لكي يتوافق الشعب اللبناني وتقوم

علاقات صداقة حقيقية بين لبنان وسوريا مبنية على احترام السيادتين، أي عدم التدخل مع التنسيق في القضايا المصيرية>>. فهل يعني هذا أن المطالبة برحيل القوات السورية لم تعد أولوية؟ يسارع عون إلى تصحيح السؤال بقوله <<ان أولوياتي معروفة في العمل الوطني، فأنا سأعمل بداية على دعوة اللبنانيين الى التلاقي وإنجاز الوحدة الوطنية والخروج من الأزمات الحالية بما فيها الأزمة الاقتصادية، ولكني سأعمل أيضا على التفاهم مع سوريا انطلاقا من مبدأ المساواة بمعنى قيام أخوّة صحيحة وصادقة بعيدة عن أية نية بالاستعباد والعبودية، أي أني مستمر بالمطالبة بالسيادة والاستقلال وسنمارس ذلك في إطار الصداقة مع دمشق واحترام كل بلد داخل حدوده؛ أي اللبنانيين في لبنان والسوريين في سوريا من المنظور السياسي للكلمة طبعا وليس انطلاقا من أي مفهوم عنصري>>. وفي رد على سؤال عما إذا كانت عودته تأتي في سياق المساعي غير المعلنة التي تقوم مباشرة أو غير مباشرة بين سوريا وبعض المعارضين المسيحيين لطي صفحة الماضي كمثل اللقاءات التي يعقدها الرئيس الأسبق أمين الجميل مع الرئيس إميل لحود أو الوزير سليمان فرنجية، يقاطع عون بالقول <<وربما سيذهب (الجميل) قريبا جدا الى دمشق>>. ويتابع <<أنا لا أريد معارضة أو صداقة مع دمشق على أسس شخصية أو مصلحة آنية، وإنما أريد فعلا أن تكون المعارضة والحكومة اللبنانية أصدقاء لسوريا على أسس واضحة تضمن سلامة واستقلال لبنان وتساهم في مواجهة الاستحقاقات الخطيرة الملمة حاليا بالمنطقة، وأعتقد ان ذلك ينبغي أن يكون من الثوابت في لبنان وليس خاضعا لأي تناوب حكومي أو سياسي>>. إذاً أنت ذاهب للعب دور سياسي؟ يبتسم عون ويجيب <<ان العمل السياسي بمعنى الحصول على منصب بات خلف ظهري، فأنا كنت رئيسا للحكومة وقائدا للجيش ولا أطمح لأي عمل رسمي في المستقبل، ولكن لا أقبل أن تكون عودتي هي فقط لمجرد العودة وإنما هي رمز لتحرك سياسي آمنت ولا زلت أؤمن به من منطلقات وطنية تساهم في إعادة اللبنانيين إلى لبنان وإعادة لبنان إلى اللبنانيين، ولا أعتقد أن ثمة مصلحة لأحد بترك فراغ كبير في البلد في الوقت الحالي، ولا سيما أن المنطقة تغلي وبؤر توترها كثيرة ومثيرة للقلق>>.

أما عن قصة اللقاء الذي لم يتم مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط فإن عون يتحفظ على الرد موحيا بحدود تحرك المسؤولين اللبنانيين في قضايا هامة، لكنه يشدد على أن المبادرة الشخصية التي قام بها الحريري تقاطعت مع رغبات عديدة أخرى حتى ولو أن البعض كان يعرب في السابق عن امتدادات التيار العوني في قطاعات كبيرة من الرأي العام المسيحي واللبناني وداخل مؤسسة الجيش. أما عن كيفية العودة، فالقرار بات اليوم أكثر من أي وقت مضى مرهونا بالعماد عون أكثر من غيره، فالحريري فتح بابا كان مغلقا ووضع <<الجنرال>> أمام تحدي العودة. وبالرغم من أن الجوانب الإدارية والقضائية التي أحاطت بالرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل (خصوصا قضية صفقة مروحيات البوما) ليست مشابهة لتلك التي تحيط بالعماد عون، إلا أن ثمة خيطا سياسيا يربط بين الرجلين في قضية العودة. وبما أن عودة الجميل نجحت بكل المقاييس، على الأقل حتى اليوم، فإن <<العماد>> بات قادرا على أخذ العبرة وهو ليس مضطرا لتغيير قناعاته التي تتلاقى مع كثير من قناعات مواطنيه في مسائل السيادة وإلغاء الطائفية وتلاقي اللبنانيين، وإنما سيكون مضطرا لتغيير النهج وأسلوب العمل، فلبنان لم يعد بوارد احتمال أي تحرك غير سياسي في الوقت الراهن.